التسلسل العام للدروس (7)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم على نبينا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين:

أخذنا أن من أسباب رد الحديث وعدم قبوله، إما سقط في الإسناد، وإما طعن في الراوي، أخذنا السقط بكامله، واليوم نأخذ الطعن.

📖قال – رحمه الله –: ثُمَّ الطَّعْنُ.

وهذا من أسباب عدم قبول الحديث، في البداية كان الانتقاد موجهًا إلى السند، أما الآن فالانتقاد موجه للراوي، وقد انتهينا مما يتعلق بالسند، الآن سننتقل إلى ما يتعلق بالراوي.

📖قال – رحمه الله –: ثُمَّ الطَّعْنُ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ لِكَذِبِ الرَّاوِي، أَوْ تُهْمَتِهِ بِذَلِكَ، أَوْ فُحْشِ غَلَطِهِ، أَوْ غَفْلَتِهِ، أَوْ فِسْقِهِ، أَوْ وَهْمِهِ، أَوْ مُخَالَفَتِهِ، أَوْ جَهَالَتِهِ، أَوْ بِدْعَتِهِ، أَوْ سُوءِ حِفْظِهِ.

المؤلف ذكر أن الطعن الموجه للراوي عشرة طعون:

1. الكذب.
2. التهمة بالكذب.
3. فحش غلطه.
4. غفلته.
5. الفسق.
6. الوهم.
7. المخالفة.
8. الجهالة.
9. البدعة.
10. . سوء الحفظ.

📖المؤلف قال: ثُمَّ الطَّعْنُ.

أي الطعن الموجه للراوي، ورتب هذا الترتيب حسب الأشد، أشد تهمة توجه للراوي، ويكون حديثه من أضعف الأحاديث على الإطلاق، هي الكذب، فإذا قيل: إن الراوي هذا كذاب، فهذا أشد طعن موجه للراوي ؛ ولذلك قال الحافظ في تسمية حديثه، بأن حديثه موضوع، إذا كان الراوي كذابًا، فهذا حديثه موضوع.

📖قال: فَالْأَوَّلُ: الْمَوْضُوعُ.

الطعن الأول: كذب الراوي، الحافظ سيمشي بالتسلسل.

الأول: الموضوع.

والحديث الموضوع هو الذي راويه متصف بالكذب.

مثلًا: عُبيد بن القاسم، ذكر ابن عَدي أنه كذاب، وذكر له في **"الكامل"** أحاديث تدل على ذلك، لكن الشاهد أن عبيد ابن القاسم – كمثال – كذاب، هكذا يقال فيه، ومن ضمن أحاديثه التي ذكرها ابن عدي، أنه روى حديثًا عن عائشة، أن النبي ﷺ، كان إذا وُضع له طعام يأكل مما يليه، وإذا وضع له غير ذلك أكل من الصفحة من أيها شاء، أحاديث رواها بألفاظ متعددة، تدل على كذب هذا الراوي، وأنه لم يرو أحد هذا الحديث بهذه اللفظة إلا هو، وإلا فالنبي ﷺ كان يأكل مما يليه مطلقًا.

راوي الحديث الموضوع هو الكذاب، طبعًا العلماء تتبعوا هؤلاء الكذابين في الحديث، وأثبتوا عليهم ذلك، وذكروا الروايات والأحاديث التي كذبوا فيها ؛ ولذلك أطلقوا على حديث هذا الراوي عدة ألفاظ، لكن المشهور الموضوع، أحيانًا يقولون: هذا الحديث باطل، أي موضوع، أو أحاديث فلان أباطيل، أي موضوعة، وربما يعبرون بألفاظ أخرى، مثل: لا أصل له، أحيانًا كلمة "لا أصل له" تعني أن الحديث موضوع، وإن كانت تطلق على أحاديث منكرة أخرى، لكن ليس بالضرورة أن يقول لك الإمام: إن هذا الحديث موضوع، لكن يكفي أن تعرف أن الإمام نص على أن هذا الراوي كذاب.

📖قال – رحمه الله –: وَالثَّانِي: الْمَتْرُوكُ.

عندنا في التسلسل يكون الثاني "تهمته بذلك" أي أن هذا الراوي لم يتبين للأئمة أنه كذاب صريح، وإنما يتهم بذلك، كيف يصل الأئمة إلى تهمة الراوي بذلك؟ وكيف يعرفون أنه ليس بكذاب أو متهم؟.

مثال على ذلك: إبراهيم بن يزيد الخُوْزِي، هذا متهم بالكذب، يقول ابن حبان: سبرت مرويات هذا الرجل، فوجدته كثيرًا ما يخالف بمخالفات شديدة، يسبق إلى الظن أنه يتعمد ذلك" هو لا يجزم بأنه كذاب، فلا يعرفون من الديانة والصدق له ما يتمكنون به من معرفة أن هذا رجل صالح غفل، لا، هذا رجل يتعمد في الأسانيد، الأئمة خبراء في ذلك، ولا نستطيع أن نستعرض ذلك الآن، لكن يعرفون أن هذا الرجل يغير في الألفاظ تغيير رجل متعمد، وليس تغيير رجل عن سوء حفظ، أحيانًا يأتيك رجل صالح، لكنه كما قال العلماء: ما أكذبه في الحديث ! لا يقصدون الكذب المعروف، يقصدون: كثير الخطأ، ليس ذلك مثل هذا، هذا من نوع المتهم.

المتهم بذلك مثل: إبراهيم بن يزيد الخوزي، كما ذكره ابن حبان في **"المجروحين"** يطلق على هذا الراوي "متروك" طبعًا هذا وصف للراوي، فبم نصف حديثه؟ الأئمة يتوسعون في الإطلاقات التي تطلق على حديث هذا الرجل، فبعضهم يقول: حديث منكر، حديث باطل، لا أصل له، لكن الراوي يسمى متروكًا.

📖قال – رحمه الله –: وَالثَّالِثُ: الْمُنْكَرُ عَلَى رَأْيٍ، وَكَذَا الرَّابِعُ وَالْخَامِسُ.

الحافظ يقول: الثالث والرابع والخامس يسمى منكرًا، وهو في التسلسل "فحش غلطه، أو غفلته، أو فسقه"، هذا يسمى حديثه منكرًا.

فحش الغلط: أن يكون الراوي صادقًا، لكن عنده كثرة خطأ.

مثلًا: مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الكوفي، وهو فقيه معروف، كثير الخطأ.

عندنا:

- راو قليل الخطأ.
- وراو يستوي خطؤه وصوابه.
- وراو يكثر ويغلب عليه، وهو المراد هنا.

من يغلب عليه الخطأ: لو قدرنا عدد مروياته بألف، أخطأ في سبعمائة، هذا يسمى فاحش الغلط، غلطه كثير جدًا.

ومثله: مجالد بن سعيد الهَمَداني، العلماء يقولون في ترجمته: متروك مثلًا، ويقولون: منكر الرواية.

ومثل: أَبانَ بن عياش، كذلك، أشدهم غلطًا.

فإما فحش غلطه أو غفلته، فكثر الخطأ في مروياته، فغلب عليه، وليس استوى أو قل، وهذا أضرب العلماء عن حديثه، ووصفوا حديثه بأنه منكر ؛ لأنه يغلب عليه الخطأ والغفلة.

كذلك من فُسق، مثلًا: ارتكب شيئًا مفسقًا، قوليًا أو فعليًا، وهذا طبعًا يكثر في أحاديث من اتهم في دينه، إما بالفسق الظاهر، أو الفسق الباطن، مثل الاعتقادات وما أشبه ذلك، هذا يسمى الفسق، فهذا يقول الحافظ: إن حديثه يسمى منكرًا.

تلخيص ما سبق:

- الكذاب والمتهم بالكذب: هذا حديثه لا يقبل بأي حال من الأحوال، وهذا حديثه واضح في الرد، وفي شدة بطلانه، لا نتكلم عنه، حتى وصفه يقال فيه: باطل.
- أما ما بعد ذلك، وهي: فحش الغلط، والغفلة، والفسق، فالحافظ وصف حديثه بأنه منكر، وهو كذلك، حديث هذا الدرب يعتبر في حيز المنكر، ومعنى هذا أنَّا غالبًا لا نتقوى بحديثه، لا في المتابعات ولا في الشواهد.

طبعًا هذا الكلام في الجملة، وفي الإطار العام، أن حديث هؤلاء منكر، والمنكر لا يدخل في جانب التقوية، والشواهد والمتابعات التي مرت معنا، نحن قلنا: الحديث تنفعه الشواهد والمتابعات، بشرط ألا يكون الراوي المتابَع أو الشاهد ضعيفًا بهذا الضعف، فمن وُصِف حديثه بأنه حديث منكر، هذا لا يدخل في الإطار العام لأحاديث التقوية، سواء في المتابعات، أو في الشواهد.

مثال: حديث من طريق حسين المعلم، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه عن جده، الحديث الذي في الزكاة، حديث "المسكتان"، قال: [**أتحبين أن الله يسورك بهما سوارين من نار**] قالت: لا يا رسول الله، الحديث.

العلماء مختلفون في هذا السند، جاء ابن لهيعة، والمثنى بن الصبّاح وغيره، لم ينظر العلماء في متابعة ابن لهيعة، ولا في متابعة المثنى ؛ لأن هذين عندهما خطأ كثير، وضعف وسوء في الحفظ، يكاد يغلب على مروياتهم، فلذلك لم ينظروا في هذه المتابعات ولم تنفع رواية الحسين، في الرفع والوصل.

قال رحمه الله: ثمَّ الوَهمُ.

الوهم: أن الراوي يهِم في الحديث، الحديث موقوف فيرفعه، أو مرسل فيصله.

مثال: رواية هشام بن حسّان عن ابن سِيرين عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: [**الصعيد وضوء المسلم، وإن لم يجد الماء عشر سنين**] الحديث.

هذا الحديث يرويه هشام بن حسان، عن ابن سيرين عن أبي هريرة، هكذا رواه يحيى بن قاسم، يحيى بن قاسم متكلَّم فيه، وضعيف، ويهم، خالفه الأئمة، مثل: ابن عون، وعدد من الأئمة، رووه عن هشام بن حسان، ومنهم أيوب بن أبي تميمة السِّختياني، إمام كبير جدًا، ومن أشد الناس ثقة في هشام بن حسان، وابن عون كذلك إمام يضاهي أيوب بن أبي تميمة، وعدد من الأئمة، رووا عن هشام بن حسان، عن ابن سيرين، عن النبي ﷺ، بدون ذكر أبي هريرة، فرووه مرسلًا.

نحن قلنا: المرسل أن يقول التابعي: قال النبي ﷺ، ابن سيرين تابعي، يقول: قال النبي ﷺ، فحكمنا على رواية يحيى بن القاسم بالوهم، فهذا هو الوهم، أن يكون الحديث مرسلًا فيصله، أو موقوفًا فيرفعه، أو يكون عن قتادة عن أنس، هو يجعله عن فلان آخر، فيجعل الحديث مغير الإسناد، أو يرفع، أو يصل، أو يبدل إسنادًا مكان إسناد، هذا كله ناتج عن الوهم ؛ لأن الراوي إذا لم يكن حافظًا، ستنقلب عليه الأسانيد ؛ لأن هذا الراوي يحفظ خمسمائة حديث مثلًا، منها موصول، ومنها موقوف، ومنها مرفوع، مثلًا، ومنها ما هو عن أبي هريرة، ومنها ما هو عن أنس، وما هو عن فلان من الصحابة، إذا لم يكن متمكنًا من الحفظ، فسيدخل هذا على هذا.

ولذلك نحن نلاحظ فينا، لو حفظ الطالب عمدة الأحكام، خمسمائة حديث تقريبًا، فيأتي يقول: عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: كذا، قلنا: لا، هذا حديث أنس، قال: نعم، تذكرت، حديث أنس، فجعل المتن من حديث أبي هريرة لحديث أنس، وحديث أنس لأبي هريرة، وهذا بدون إسناد، كيف إذا حفظ الأسانيد؟

دخل إسناد هذا على هذا، إذا لم يكن حافظًا، وأدخل رواية هذا على هذا، الراوي يعتمد على الحفظ الذهني، فإذا لم يكن ضابطًا، سيدخل هذا على هذا، هذا يسمونه وهمًا، فيقولون: ليس هذا حديث أبي هريرة، ليس هذا ثابت البناني عن أنس، إنما قتادة عن أنس، يقول: نعم، تذكرت، ويعتبرونه متلقنًا، يضعفونه، كلما قلنا لك شيئًا قلت: نعم؟ الحافظ لا يهتز؛ ولذلك هذه ميزة الحفاظ الكبار، وغيرهم من الحفاظ ممن لم يبلغ هذه الدرجة، يحفظون المرويات، كان الإمام أحمد يقول في ابن جُريج: من أوعية العلم، ابن جُريج يحفظ الآلاف، لا يدخل شيء على شيء، نهائيًا، وهذا طبعًا يعتبر حفظًا منقطع النظير.

فتخيل البخاري، ليس عنده كتب بهذا الإتقان الموجود عندنا اليوم، ومع ذلك يحفظون الأسانيد حفظًا شديدًا، يمكن أن يأتي الراوي أو الإمام، يأتي ويحدثهم خمسمائة حديث، بعضهم لا يكتب أصلًا، أصلًا لا يعرف الكتابة، الزهري كان يحفظ، يقول: لم أقل لشيخ: أعد عليَّ قطُّ، ولم أشْك في حديث، إلا حديثًا واحدًا شككت فيه، فإذا هو كما هو، الزهري شك في حديث واحد في حياته ! ووجده كما حفظ.

نبذة سريعة عن عملية حصول الوهم عند الراوي:

الراوي يحفظ مرويات كثيرة، فإذا لم يكن متمكنًا كبعض الرواة، يسرد الحديث، فيقولون: لا، في الحديث أخطاء، يقول: نعم، كما قلتم، هذا يتلقن، يسمونه تلقينًا، حتى كان شعبة وغيره من الأئمة، يقول: "بعض الرواة لقيناهم، لو قلنا: من بنى البصرة ساق إسنادًا" جاء بسند أن فلانًا بنى البصرة، لا يحفظ شيئًا، ويدخل هذا على هذا، ويتلقن.

أشار الحافظ إلى نقطة مهمة جدًا، مثلًا: مِن الرواة الذين يكثر فيهم الوهم يحيى بن سليم، قال البيهقي: كثير الوهم، سيئ الحفظ، هذا كمثال.

الحافظ هنا أشار إلى قضية مهمة: **كيف نعرف الوهم؟**.

📖قال – رحمه الله –: إِنِ اطُّلِعَ عَلَيْهِ بِالْقَرَائِنِ، وَجَمْعِ الطُّرُقِ: فَالْمُعَلَّلُ.

أهل اللغة يقولون: كلمة "المعلل" ليست صحيحة، إنما نقول "المعل" ولا نقول "الحديث المعلول" نقول "الحديث المعَل" على العموم هي كلمة درجت عند أهل المصطلح، الحديث المعلول.

كيف نكشف علة الحديث المعَل ؟

لا يمكن كشف العلل إلا بالطرق ؛ ولذلك حينما ترون كتابًا يقال: هذا كتاب في العلل، لا يمكن أن يورد حديثًا من طريق واحد، لا بد من عدة طرق، لأجل أن يكشف العلة، فكما قال علي ابن المديني – شيخ هذه الصنعة –: "الحديث إذا جمعت طرقه تبينت علله" فالحديث إذا جمعت طرقه، وتنوعت، وكثرت، عرفنا علة الحديث.

مثال: في الحديث السابق، حديث هشام بن حسان، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، كيف كشفنا أن الحديث الصواب: المرسل؟

وجدنا يحيى بن القاسم روى هذا الحديث عن هشام، ذهبنا إلى مَن روى عن هشام، وهم أيوب بن أبي تميمة السختياني، وابن عون، وعدد كثير جدًا من الأئمة، وجدنا هذا الراوي تفرد بأنه عن ابن سيرين عن أبي هريرة، لم يقل أحد: عن أبي هريرة، وإنما الصواب أنه مرسل، بدون ذكر أبي هريرة، والمرسل ساقط السند، من قسم السقط، الإعلال بالسقط ؛ فلذلك حكم الأئمة بأن هذا الراوي وهِم في ذِكر أبي هريرة ؛ لأن أصحاب هشام بن حسان، – حينما جمعوا الطرق –، كلهم يقولون ذلك إلا هذا، أحيانًا يخالف الراوي عشرين إمامًا، لا يمكن أن يكون هؤلاء على خطأ وهذا على صواب، وهذا من المرجحات، حينما نجمع الطرق ننظر في القرائن، القرائن متعددة، قد تكون بكثرة المخالفين، أو بعض الطرق فيها تفصيل

يبين الوهم، هذا لا نستطيع أن نخوض فيه الآن، ونحن في متن في أول الطريق، لكن يكفينا أن نأخذ بالمثال، وبالمثال يتضح المقال، كما سبق.

فجمع الطرق، وفحص هذه الطرق، يبين العلة للحديث، هل هو موقوف أو مرفوع؟ موصول أو مرسل؟ وهكذا.

الحافظ هنا قال كلامًا في شرح النخبة نقرؤه لكم، يقول: "وتحصل معرفة ذلك بكثرة التتبع وجمع الطرق، فهذا هو المعلل، وهو من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها، ولا يقوم به إلا من رزقه الله تعالى فهمًا ثاقبًا، وحفظًا واسعًا، ومعرفة تامة بمراتب الرواة، وملكة قوية بالأسانيد والمتون " هذه هي المقومات في الإمام الذي يكشف هذه العلة".

أولًا: الفهم الثاقب.

ثانيًا: سعة الحفظ.

ثالثًا: معرفة مراتب الرواة.

رابعًا: المعرفة بالأسانيد والمتون.

وهذه توفرت للأئمة، هذه مقومات أربعة ذكرها الحافظ – رحمه الله – ؛ ولذلك تكلموا في الأحاديث، وفي الجرح والتعديل، وهم أهل لذلك، حتى الحافظ ابن منده، ذكر أن الأئمة الذين يستحقون أن يتكلموا في هذا الباب خمسة وعشرون إمامًا فقط في تلك الفترة ! طبعًا وإن كان العدد هذا قد يكون فيه مناقشة، لكن يدلك على قلة مَن يتكلم في هذا الفن ؛ ولذلك حينما تذهب إلى **"تهذيب الكمال"** للمزي، أو تذهب إلى كتب العلل، ويأتي بعد ذلك كتب التخريج، التي تذكر العلل أيضًا، يكاد يدور الكلام على أناس قد يصلون إلى الخمسة عشر فقط.

حينما تفتح تهذيب الكمال، قد يدور كلام الجرح والتعديل على خمسة عشر رجلًا فقط، يدلك على أن هذا الباب باب عظيم، وإن تكلم فيه من بعدهم، لكن حينما ننظر إلى كلام الأئمة، الذين كانوا في العصر الذهبي للسنة، إنما يعدون بعدد محدود جدًا ؛ ولذلك تميز منهم أئمة كُثر، نحن نقصد الرواة المتقدمين، الرواة المتقدمون كُثر وأئمة، لكن نقصد مَن تكلم في العلل والجرح والتعديل جاؤوا بعد ذلك، فهؤلاء يعتبرون قلة، مثَّل لهم الحافظ فقال: "ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليل من أهل هذا الشأن، كعلي ابن المديني، وأحمد ابن حنبل، والبخاري، ويعقوب بن شيبة، وأبي حاتم، وأبي زرعة، والدارقطني، وقد تقصر عبارة المعلل عن إقامة الحجة على دعواه، كالصيرفي في نقد الدينار والدرهم" طبعًا الأئمة هؤلاء فيهم صفتان مع هذا الاطلاع، فيهم الشغف والحس النقدي ؛ لهذا كان شيئًا يميزهم، وهذا ما يأتي إلا بعد الملكة القوية، بعد ما يتمكن يأتيه النقد إلهامًا إن صح التعبير.

تلخيص مناقشة الدرس:

- **القرائن لا تعد:**

الصحيح أن القرائن ما تعد، يأتي مع كل حديث قرينة.

مثلًا: الحديث الذي مثَّلنا به، كانت عندنا قرينتان، قرينة الإمامة والجلالة للأئمة هؤلاء الذين خالفوا، والعدد، إذا جاءك حديث وخالف واحد مثلًا، خالف أئمة وجهابذة وعددًا، هذه قرينة على أنه وهِم.

قرينة أخرى أحيانًا تأتي في الطرق، أحيانًا يأتيك في الطرق التفصيل في الرواية، أن هذا فعلًا وهِم.

مثلًا: يكون هؤلاء الرواة سمعوا قديمًا، وهذا بعد اختلاط الراوي، أو مثلًا: هذا الراوي لم يضبط أحاديث فلان.

مثلًا: هشام بن عروة إذا حدث في المدينة ضبط، إذا حدث في العراق يختلف حديثه، يتغير في الوصل والإرسال.

مثال: يأتي الأئمة يقولون: عندنا قرينة هنا، أن الحديث موقوف، وهناك مرفوع، وهناك وقفه، يقولون: رواية أهل المدينة أولى، بالقرائن.

أحيانًا – وهذا من أعجب ما رأيت من القرائن –، مرة الدارقطني قال: اختلف في حديث على راو بالوقف والرفع، قال: كلا الوجهين الصحيح، أي الصواب الرفع، والوقف لا يعتبر علة، مثلًا: هشام بن عروة وغيره، هؤلاء كانوا أصحاب ورع، إذا خافوا وقفوا، إذا لم يتذكر الحديث وقف، فيقولون: كلا الوجهين لم يحصل فيهما اختلاف، بسبب أن هذا الراوي عنده الورع كبير جدًا، فإذا خاف وقف ؛ لأنه في نظره إذا وقف سلم، حتى ما يقول: قال النبي ﷺ، القرائن كثيرة جدًا، قد تتنوع.

الضابط في القرينة حقيقة من خلال التقدير: أنها تأتي مع كل حديث، فأحيانًا يتبين في الحديث من قرائن الطرق ما لا يتبين في التنظير، لكن لا ينبغي التدقيق في المصطلحات لأنها فضفاضة عند الأئمة، ندقق على الراوي، الراوي هو المحك، يمكن أن يسميه هذا حديثًا منكرًا، وهذا يسميه حديثًا باطلًا، أو لا أصل له، أو غير محفوظ، أو كذا، قد تختلف العبارات، أنا لم أجد عبارة منضبطة في السابقين، أن هذا الحديث يوصف بأنه منكر، أو يوصف بأنه كذا، لا، تجد مثلًا الراوي الذي كثر غلطه، يصفون حديثه بأنه منكر، أو لا أصل له، أو غير محفوظ، أو وهم، فليس عندهم ألفاظ مقننة في هذا المجال، الحافظ طبعًا في هذا المتن يحاول تقنينه، فالذي يهمنا المعاني، أن هذا الراوي ما هي منزلته، أطلق على أحاديثه ما شئت من الألفاظ، الحافظ يسمي زيادة الثقة المرفوضة شاذة، وبعضهم يسميها منكرة، وبعضهم يسميها غير محفوظة، في الحقيقة لا خلاف بين هذه الألفاظ، لكن النتيجة أن هذه الرواية لا نقبلها ؛ لأنها مخالفة، سمها ما شئت، فالتسميات قد لا نجمُد عليها، لكن الحقائق هي المهمة.

وصلى الله وسلم على نبينا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين